بعد بيروت (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧).

مرحلة الميثاق القومي (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧)

وضع الميثاق القومي الفلسطيني، الذي تمخّض عنه اول مجلس وطني فلسطيني عقد في مدينة القدس في ايار (مايو) ١٩٦٤، مرتكزات موقف منظمة التحرير الفلسطينية من اسرائيل وقواها واحزابها، في لحظة لم تكن فيها هذه الاخيرة احتلت الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ كما لم يكن بوسع الفلسطينيين التجرؤ على طرح سيادتهم وحقهم في تقرير المصير على هذه الاراضي. ولقد ارتكز الميثاق القومي الفلسطيني على نقطة جوهرية واحدة هي تحرير فلسطين وازالة اسرائيل من الوجود. فـ «فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الاقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير»؛ وهي «بحدودها، التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، وحدة اقليمية لا تتجزأ»؛ وان الشعب العربي الفلسطيني «هو صاحب الحق الشرعي في وطنه»، وان تحرير فلسطين «هو واجب قومي تقع مسؤولياته كاملة على الامة العربية باسرها حكومات وشعوباً وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني»[١]. ورفض قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين الى دولتين[٢]. واتسم بالمغالاة في التعبير اللفظي عن الاهداف، لا في الانجاز العملي لوضع هذه الاهداف موضع التطبيق. كما لم يطرح سؤالاً بالغ الاهمية وهو: الى أي حد تشكّل اسرائيل «حالة خاصة» لا تقتصر على انها مجرد «ظاهرة استعمارية»، أو مجرد «كيان عنصري استيطاني»؟ وما هي الشروط التي يمكن ـ اذا ما توافرت ـ ان تبرر وجودها مستقبلاً؟. كما لم يهتم الميثاق في الاجابة عن معضلة التوفيق بين استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، و«الحقوق» التي أنشئت أو تمّ تكريسها مع اقامة اسرائيل، وهي «حقوق» لا ينبغي ان يحجبها ما هو غير مشروع في اسرائيل من سلوك عنصري وتوسعي وعدواني.

وفوق هذا وذاك، ذهب الميثاق القومي، بالملموس، الى حد انكار وجود اسرائيل؛ فلم تأت مقدمته على ذكرها تماماً. واقترن ذلك باغفال اي حل للمسألة اليهودية في فلسطين أو المسألة «الاسرائيلية». واستبعد امكانية ان يكون اليهود الذين جاءوا الى فلسطين جزءاً من المجتمع الفلسطيني المزمع بناؤه بعد التحرير، وحصرت المادة السابعة من الميثاق اليهود الذين يمكن ان يضمهم المجتمع الفلسطيني بـ «اليهود الذين هم من أصل فلسطيني»، واشترطت ان «يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين»[٣].

ويبدو، حسب بعض المهتمين، في هذا الشأن، ان التعفف عن ذكر اسم اسرائيل في مقدمة الميثاق «عكس، في جوهر الامر، عدم الاعتراف بشرعية قيامها. كما عكس، في الوقت عينه، الرغبة في تجاهل وجودها، مثلما عكس المحاولات الواعية أو غير الواعية لاغماض العيون عن هذا الوجود وايثار الراحة والاحساس المضلّل بالطهرية، بدلاً من التعب في التقصي عنه وعما يحتويه». ولاحظ هذا البعض، ايضاً، «ان الخلط بين ما هو مفهوم، وهو رفض الاعتراف بشرعية وجود اسرائيل وبشرعية انشائها، وبين ما هو تضليل، وهو رفض الاعتراف بوجودها ذاته، هذا الخلط كان يعكس خللاً في الفكر السياسي لدى معظم فرقاء الحركة الوطنية الفلسطينية، وقد نجمت عنه اخطاء كثيرة في فهم طبيعة الكيان الصهيوني ومكونات وجوده وأوجه ضعفه وقوته، وفي اعداد خطط مجابهته، وفي العمل لزيادة فعاليتها»[٤].

ان هذا الخلط، في الغالب، كان اشكالية جزئية برزت من رحم اشكالية أعم تمثلت في ان اهداف البرنامج السياسي الفلسطيني في «التحرير الشامل» كان لا بد لها ان تقع في اشكالية هذا الخلط،